منهجية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

السنة الثانية ليسانس

الأستاذ: بوعلام بوسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة البليدة 2

03/07/2022

قائمة المحتويات

وحدة 5

مقدمة 7

I-التعليق على الأحكام والقرارات القضائية 9

آ. تعريف الأحكام والقرارات القضائية.....9

ب. المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي.....10

1. مكونات الحكم أو القرار القضائي.....10

2. الفرق بين التعليق على حكم أو قرار قضائي وبين التعليق على نص قانوني.....11

پ. تمرين.....11

ت. تمرين.....11

ث. تمرين.....11

خاتمة 13

حل التمارين 15

قاموس 17

قائمة المراجع 19

وحدة

يهدف هذا الدرس إلى:

- معرفة ماهو الحكم والقرار القضائي، واسترجاع وتذكر الطالب للمعلومات والمعارف السابقة (المكتسبات القبلية).
- أن يكون الطالب قادراً على التمييز بين الحكم القضائي والقرار القضائي.
- إدراك الطالب كيفية التعليق على الأحكام والقرارات القضائية، عبر تزويد الطالب الطرق والتقنيات المنهجية لحل مختلف المسائل القانونية والتعليق عليها.
- تدريب الطالب على استخدام فكره وتطبيقه بشكل منطقي وعلمي لحل المسائل القانونية التي تعترضه.
- يُحلل الطالب القرار القضائي ويناقشه وفقاً لما تلقاه في الجانب النظري (التحليل والتركيب).
- أن يتحكم الطالب في وضع خطة منهجية تتوافق مع حل المسألة القانونية والتعليق عليها ومناقشتها، من خلال مثال نهائي تطبيقي.

مقدمة

يُعتبر التعليق على الأحكام والقرارات القضائية منهج يُمكن الطالب من تعويد نفسه على مواجهة المسائل القانونية المطروحة عليه مهما كانت صُعوبتها، بحيث يتم التعليق وفق منهج أو طريقة معينة، تُمثل مجموع من الخطوات التي يتوجب على أي طالب اتباعها. بحيث يُعرض أمامه مجموعة من الوقائع العملية، قد صدر فيها حكم أو قرار قضائي بشأنها، ويُطلب منه التعليق على تلك القرارات. فالتعليق على مثل هذه الأحكام والقرارات القضائية تُعتبر من أهم الدراسات التطبيقية التي يتدرب عليها الطالب. والتي يقتضي فيها الجمع بين المعارف النظرية

التي تلقاها الطالب في مادة قانونية ما وترسيخها في ذهنه، وبين طُرق وأساليب المنهجية القانونية التي تسمح بتقييم الحكم أو القرار القضائي. فهي إذا دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد.

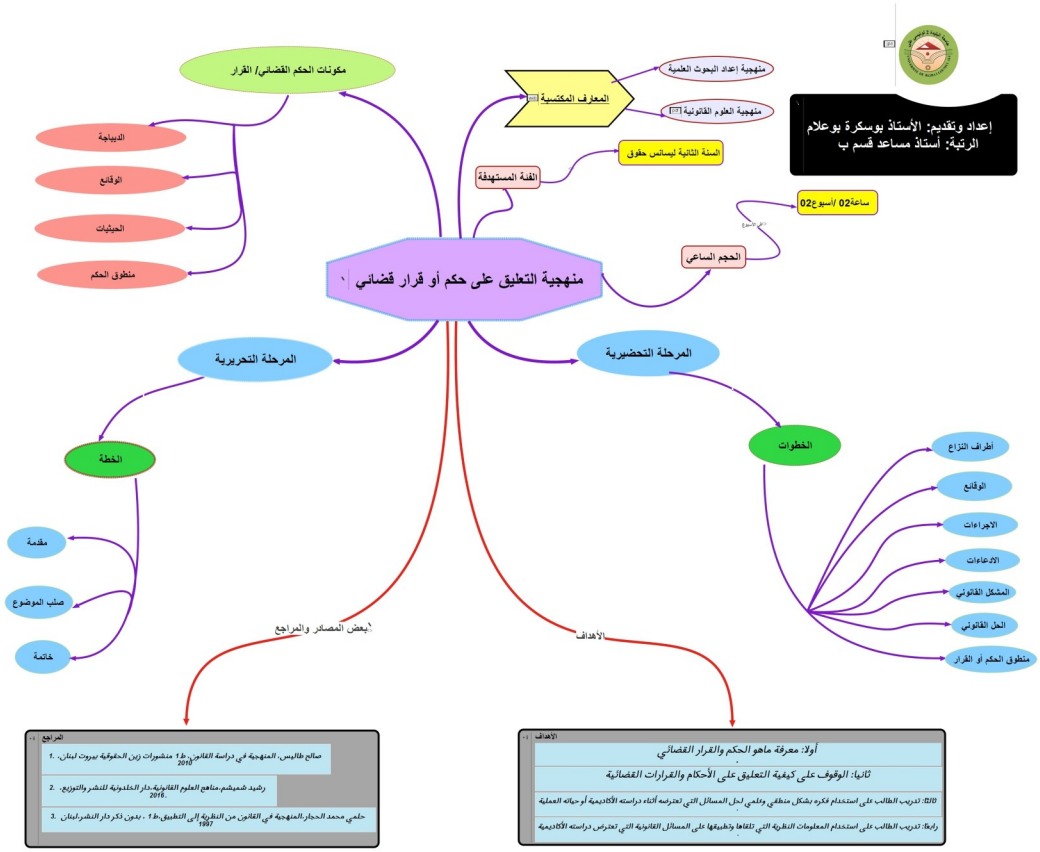

خريطتي الذهنية

I التعليق على الأحكام والقرارات القضائية

تعريف الأحكام والقرارات القضائية 9
المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي 10
تمرين 11
تمرين 11
تمرين 11

قد تعترض الباحث القانوني مسائل وتساؤلات وإشكالات قانونية أثناء تحصيله المعرفي والأكاديمي، مِما يُحتم عليه إتباع طرق وأدوات منهجية قانونية دقيقة ومنطقية، من اجل البحث عن هذه التساؤلات والوصول إلى إجابات قانونية صحيحة بشكل مُمَنهج وسليم. فمنهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي تهدف إلى تطبيق المعلومات النظرية التي تلقاها الطالب نظرياً في مرحلة الليسانس، وحتى يكون التعليق صحيحاً فعلى الطالب أو الأكاديمي الذي يُريد التعليق على حكم أو قرار قضائي أن يكون ملماً كفاية بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع المعروض، وعلى اطلاع كذلك بمختلف الآراء الفقهية. بالإضافة إلى الاجتهاد حول هذه المسالة وتطوره إلى أحدث الاجتهادات. حتى يكون التعليق شاملا وتقييمي للقرار أو الحكم القضائي في جوانبه كلها.

آ. تعريف الأحكام والقرارات القضائية

أولا: بالنسبة للتعليق▪ لغة: هو عملية تفكيك الشيء إلى عناصر.
اصطلاحاً: هو الدراسة الموضوعية والتركيبية للنص أو القرار أو الحكم، ولا يمكن القيام بعملية التعليق إلا إذا سبقتها مرحلة التحليل.

ثانياً: تعريف القرار القضائي: هو عبارة عن حكم أو قرار يصدر عن الجهات القضائية بمناسبة نزاع معروض عليها، وبالتالي فإن التعليق على القرار هو دراسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية.

ثالثاً: تعريف الحكم القضائي: هو النهاية الطبيعية التي تختتم بها الخصومة القضائية، فالحكم هو القرار الذي تصدره المحكمة في الخصومة وفقاً للقواعد المقررة قانوناً في نهايتها أو أثناء سريانها، سواء صدر في موضوع الخصومة أو في مسألة اجرائية. والحكم بالمعنى الضيق: يُقصد به ما تصدره المحاكم الابتدائية، ويخرج عن هذه التسمية أحكام المجالس القضائية وأحكام المحكمة العليا التي يُطلق عليها لفظ «قرار ».

ملاحظة

للإشارة فهناك مصطلح آخر يرتبط بالتعليق على قرار ويخلق لبساً وهو «إبداء ملاحظات » حول قرار، ويتحدد الفرق بينهما فيما يلي:" فالتعليق على قرار معالجة العناصر والجهات المختلفة للقرار موضوع التعليق في الشكل والأساس، ووفق منهجية مدروسة مسبقاً لحالات التعليق، من خلال إعطاء حكم تقييمي للقرار ككل. أما إبداء ملاحظات حول قرار فهي مسألة أكثر عمقاً لا يرتبط فيها الطالب المعالج مسبقاً بمنهجية محددة، كما لا يكون ملزماً بمعالجة كافة النقاط والمسائل في القرار. فهنا المعالج يكون متحرراً من كل قيد منهجي، يتناول القرار بتصرف وبحرية، ووفق منهجه هو أو منهج يختاره، فيعرض الأفكار والتصورات التي يستوحيها من بعض أشكال وجوانب الحلول التي أعطاها القرار المعالج".

ب. المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي

إن المقصود بالتعليق على حكم أو قرار قضائي هو معالجة أي قرار صادر عن هيئة قضائية، سواء كان في إطار القانون الخاص أو في إطار القانون العام، وأياً كانت الهيئة مصدرة الحكم أو القرار «محكمة عادية أو استثنائية أو محكمة عليا »1[1]. إذاً كُل حكم أو قرار قضائي يصدر من جهة قضائية يُؤدي إلى تحليل مسألة قانونية. فهو إذا مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية نظرية" تلقاها الطالب في المحاضرة، إذ أن الحكم أو القرار القضائي هو عبارة عن بناء منطقي 2[2][2]. ثُم إن المطلوب من الطالب أو الأكاديمي أثناء التعليق ليس العمل على إيجاد حَل للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بتَّ فيه، ولكنه مناسبة للتأمل ومحاولة فهم الاتجاه الذي ذهب إليه القضاء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فالمطلوب هو التعليق على قرار لا دراسة قرار بشكل يتجاهل كُلياً موضوع الدعوى المعروضة، لذلك لا يجوز الغوص في بحث نظري للموضوع الذي تناوله ذلك القرار. وينصب التعليق عادة على " القرارات الصادرة عن المحاكم العليا باعتبارها مرجعاً قضائياً لباقي المحاكم قضائياً. إلا أن التعليق يُمكنه أن يتناول أحياناً قرارات مجالس قضائية أو محاكم درجة أولى، إدارية كانت أو تجارية أو ..... إلخ.

ويتناول التعليق حكماً أو قرار قضائي بحيث أن الحكم القضائي يكون صادراً من المحكمة درجة أولى حول نزاع ما معروض أمامها، أما القرار القضائي فيكون صادراً من جهات قضائية أعلى درجة تقوم بالفصل بالنزاعات المعروضة أمامها.

1. مكونات الحكم أو القرار القضائي

1- الديباجة: التي تشمل عبارة " باسم الشعب الجزائري"، كما تشمل على اسم المحكمة أو المجلس، أسماء الخصوم وصفاتهم، موطنهم، وتاريخ ومكان إصدار الخصوم، وأسماء القضاة وغير ذلك من التفاصيل.

2- الوقائع: والتي تتمثل في تشخيص الخصومة والوقائع التي أثارت النزاع بين الأطراف. بالإضافة إلى الإجراءات التي سبقت عرض النزاع على المحكمة الحالية.

3- الحيثيات: وهي الأسباب القانونية والموضوعية التي يبني عليها القاضي حُكمه. والتي تكون في شكل فقرات مع السند القانوني الذي اعتمد عليه من أجل حل النزاع، وتأخذ عادة الحيز الأكبر من الحكم أو القرار.

4- منطوق الحكم: وهو النتيجة النهائية التي توصل إليها القاضي في حكمه أو في قراره حول النزاع القائم، ويبدأ بعبارة " ولهذه الأسباب".

videos 1.mp4
مكونات الحكم أو القرار القضائي

2. الفرق بين التعليق على حكم أو قرار قضائي وبين التعليق على نص قانوني

التعليق على حكم أو قرار قضائي	التعليق على نص قانوني
صادر من جهة قضائية	عبارة عن نصوص قانونية صادرة من المشرع
يتم من خلاله توظيف قدرات الباحث القانوني ومعلوماته في تقييم منطوق الحكم أو القرار	يتم من خلاله توظيف قدرات الباحث القانوني ومعلومات في حل المسألة أو المشكل القانوني
ضرورة التعليق على الحكم أو القرار القضائي بشكل كامل غير مجزأ، ونقصد بذلك ضرورة التطرق إلى كل الوقائع المكونة للحكم أو القرار	الاهتمام بالمسألة القانونية أو المشكلة القانونية المطروحة والمستخرجة والتركيز عليها
موضوع التعليق ينصب على الحكم أو القرار القضائي الذي يتوافق مع قاعدة قانونية منصوص عليها	موضوع النص القانوني ينصب على القاعدة القانونية المنشأة

جدول يبين الفرق بين التعليق على حكم/ قرار قضائي وبين نص قانوني

ب. تمرين

ماهي جهات القضاء العادية؟

1- المحاكم: وهي جهات أولى درجة، تفصل في القضايا المدنية والاجتماعية والتجارية والعقارية وكذا الجزائية بموجب أحكام ابتدائية قابلة للاستئناف. 2-المجالس القضائية: جهات ثاني درجة، تفصل في إستئناف الأحكام الابتدائية الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، وذلك بموجب قرارات نهائية، وتفصل كجهة أولى أو آخر درجة في قضايا الجنايات. 3- المحكمة العليا: هيئة قضائية تنظر في الطعون بالنقض في الأحكام والقرارات النهائية الصادرة عن المجالس القضائية والمحاكم.

ت. تمرين

[15 ص 1 حل رقم]

الحكم والقرار القضائي يصدر عن:

- ☐ المشرع
- ☐ الجهات القضائية

ث. تمرين

[15 ص 2 حل رقم]

ماهي القواعد الواجب إتباعها لاستخراج الوقائع من القرار القضائي؟

○	افتراض وقائع متسلسلة تسلسلا زمنيا حسب وقوعها ومرتبة في شكل نقاط
○	استخراج الوقائع ووضعها في شكل نقاط
○	استخراج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيا حسب وقوعها ومرتبة في شكل نقاط والابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار

خاتمة

يُعتبر التعليق على الأحكام والقرارات القضائية من بين الدراسات التطبيقية في القانون وأهمها، ذلك أن إتقان التعليق على حكم أو قرار قضائي يفترض الإلمام الجيد بالمعارف النظرية أولا، والمتعلقة بموضوع التعليق من طرف الطالب. وبعدها التعليق وفقاً للمنهجية المتبعة في ذلك، التي تهدف إلى استيعاب الطالب لمختلف مراحل التعليق بمناقشة وتحليل تطبيقي لمسألة أو قرار قضائي، وهو ما يفضي إلى نتيجة معينة، تتمثل في تحليل منطوق الحكم ودراسته والتعليق عليه.

حل التمارين

> 1 (ص 11)

- [ ] المشرع
- [x] الجهات القضائية

> 2 (ص 11)

- ○ افتراض وقائع متسلسلة تسلسلا زمنيا حسب وقوعها ومرتبة في شكل نقاط
- ○ استخراج الوقائع ووضعها في شكل نقاط
- ◉ استخراج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيا حسب وقوعها ومرتبة في شكل نقاط والابتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار

قاموس

التعليق

هو عملية تفكيك الشيء إلى عناصر.

قائمة المراجع

[1] عكاشة محمد عبد العال؛ سامي بديع منصور، المنهجية القانونية، منشورات الحلبي الحقوقية، 2007.

[2] محمد فركت، العناصر الشكلية والموضوعية للقرارات القضائية، دفاتر المجلس الأعلى العدد 10، مطبعة البت، 2005.

[3] محمد العروصي، المختصر في المنهجية القانونية، منشورات مختبر الأبحاث والدراسات حول قانون الأعمال والمقاولات، 2001.

[4] الحسين والقيد، مجموعة الاجتهادات القضائية في مادة القانون الدولي الخاص، سلسلة قضائية توثيقية، ط 6، 2002.

[5] حلمي محمد الحجار، المنهجية في القانون، ط 2، 2003.

[6] طه زاكي صافي، منهجية العلوم القانونية، 1998.

[7] عبود عبد الله العسكري، منهجية البحث العلمي، ط 1، 2004.